

الدكتور نظام الزرو

العقاب دون محاكمة



الفهرس

7	تقديم
9	مقدمة

القسم الأول: الأساس النظري للجزاء الإداري

31	الفصل الأول: القواعد الموضوعية للجزاء الإداري
33	المبحث الأول: ماهية الجرائم الإدارية
35	المطلب الأول: العناصر المكونة للركن المادي في الجريمة الإدارية
36	الفقرة الأولى: الركن المادي في الجرائم الإدارية
41	الفقرة الثانية: الركن المعنوي في الجرائم الإدارية
46	المطلب الثاني: تمييز الجريمة الإدارية عما سواها من الجرائم
47	الفقرة الأولى: معايير التمييز
52	الفقرة الثانية: نتائج التمييز بين الجريمة الإدارية والجريمة الجنائية
55	المبحث الثاني: أسس التجريم والعقاب في الميدان الإداري
56	المطلب الأول: مبدأ الشرعية
57	الفقرة الأولى: شرعية الجرائم الإدارية
64	الفقرة الثانية: شرعية العقوبات الإدارية
81	المطلب الثاني: مبدأ تحديد المسؤولية عن الجرائم الإدارية
81	الفقرة الأولى: مبدأ إسناد المسؤولية في الجرائم الإدارية
86	الفقرة الثانية: مبدأ الإعفاء من المسؤولية
92	خلاصة

93	الفصل الثاني: خصوصية الجزاء الإداري
95	المبحث الأول: ماهية الجزاء الإداري

198	المطلب الثاني: الضمانات المصاحبة لتوقيع العقوبة الإدارية
199	الفقرة الأولى: الضمانات الإجرائية لتوقيع العقوبة الإدارية
202	الفقرة الثانية: الضمانات الشكلية لتوقيع العقوبة الإدارية
207	خلاصة
209	الفصل الثاني: الاختصاص القضائي في المتابعة الإدارية الجزرية
211	المبحث الأول: تنازع القضاء العادي والإداري في المتابعة الجزرية
212	المطلب الأول: اختصاص القضاء العادي بالطعن في الجزاء الإداري
213	الفقرة الأولى: أولوية تدخل القضاء العادي
215	الفقرة الثانية: ضمانات تدخل القضاء العادي
219	المطلب الثاني: الطعن القضائي أمام القضاء الإداري
221	الفقرة الأولى: دعوى الإلغاء
231	الفقرة الثانية: دعوى القضاء الشامل
235	المبحث الثاني: تنفيذ الجزاء الإداري
236	المطلب الأول: طبيعة الإثبات في القرار الإداري الجزري
238	الفقرة الأولى: الإثبات في الدعوى الإدارية الجزرية
241	الفقرة الثانية: عبء الإثبات أمام القاضي الإداري
247	المطلب الثاني: طرق تنفيذ الجزاء الإداري
248	الفقرة الأولى: التنفيذ المباشر عن طريق الإدارة
252	الفقرة الثانية: التنفيذ المباشر عن طريق القضاء
259	خلاصة
261	الخاتمة العامة
267	لائحة المراجع
285	الفهرس

إن الزجر الإداري يسمح بأن نضع أكثر من سؤال على الفعل الذي يعتبر جريمة إدارية، وكذلك على أساس عملية الزجر الإداري؟ فالعقوبة الإدارية تهدف عن طريق الزجر السريع، إلى تحقيق منطوق تنظيمي يكفل حقوق الدولة ويصون حريات الأفراد، ومع ذلك الجزء الإداري يكون ذا طبيعة مؤقتة يسمح للإدارة أن تحافظ به على أنظمتها وقوانينها، بل يجوز للإدارة أن تراجع حسب الظروف وحسب مصلحتها وليست له آثار سلبية كالوصمة الإجرامية أو السجل العدلي. وبالمقابل، فإن الجزء الجنائي يكون نهائياً ويحوز حججاً الشيء المقضي به مما يمس بشخصية المذنب وحياته المهنية. ويبقى في الأخير أن نقرر مبدأ راسخاً في هذا الموضوع حتى يمكن أن نبرر تبريراً منطقياً للعقاب دون محاكمة، هو توفر الإدارة على سلطة الضبط والتنظيم وحتى العقاب والتنفيذ لردع كل من يعرقل مقتضيات الصالح العام.

15€

130 درهم



9 789920 598774